الصناعات الصغيرة، مفهومها وأهميتها وخصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي

ا.م.د.محمد طه نايل الحياني م.ب سلام خميس غربي خضر الهيتي
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث:
على الرغم من وجود صعوبة في وضع تعريف متفق عليه للصناعات الصغيرة عالميا، فإن هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تشترك بها هذه الصناعات، هذه الخصائص تلاءم الاقتصاد العراقي، وقد أثبتت التجربة –من خلال دراسة نماذج بعض دول العالم النامي والمتقدم- بأن لهذه الصناعات دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنبع أهمية الصناعات الصغيرة من قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة، وبتكلفة رأسمالية قليلة، ومن ثم تسهم في معالجة مشكلة البطالة، وللصناعات الصغيرة روابط خلفية وأمامية كبيرة مع الصناعات الكبيرة، كما تساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتمتاز بكفاءة استعمال رأس المال.

Abstract:
Although there is no worldly general definition of small industries, but there are common characteristics and signs of these industries. These characteristics suit the Iraq economy. The experiment proved –through studying some samples in the growing states- that these small industries play a pivotal role in economic and social development. The importance of small industries comes in its ability to generate jobs at high rates, in addition to low cost of capital. And thereby contribute to addressing the problem of unemployment. And small industries have strong backward and forward linkage with large industries. They also contribute to increase income and diversity, increasing local value added, as it excels in the efficient use of capital.

المقدمة:
لقد كان للمشاكل الصناعية التي عانت منها كثير من الدول، ولاسيما الدول النامية، متمثلة بمشكلة التمويل والتكنولوجيا الصناعية ومشاكل البطالة دور مهم في ظهور الاهتمام بالصناعات الصغيرة التي لا تحتاج إلى تكاليف وتكنولوجيا عالية، باعتبارها إحدى المرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية في كثير من بلدان العالم، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليوم تشكل محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى خفض معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة صناعيا على حد سواء، بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني، وشرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» والبنك الدولي إلى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة، وأقامت لهذا الغرض أقساما ووحدات خاصة بها.
وقد اعتمدت الدول المتقدمة صناعيا على الصناعات الصغيرة في بداية نموها الاقتصادي في بداية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن المنصرم، كما حققت الدول الآسيوية نموا اقتصاديا كان

قوامه الاعتماد على الصناعات الصغيرة في الأربعين عاما الماضية، ولا ننسى أن إمبراطوريات الأعمال الكبيرة في الدول المتقدمة بدأ معظمها صغيرا وبمبالغ محدودة، فشركة فورد «Ford» للسيارات[1] -على سبيل المثال- بدأ مؤسسها الأول «فورد» ميكانيكيا في ورشة صغيرة للحدادة صنع فيها أولى تلك السيارات لتكون نقطة البداية، وبذلك لا نبالغ إذا قلنا أن الصناعات الصغيرة هي البذرة الأولى والأساسية للمشروعات الصناعية الكبرى في العالم.

مشكلة الدراسة:

ما هو مفهوم الصناعات الصغيرة؟ وما هو دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة؟ وبماذا تتصف هذه الصناعات؟ وهل أن هذه الصفات والخصائص التي تمتاز بها تلاءم الاقتصاد العراقي؟

فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على صياغة فرضية مفادها: أن من الصعوبة وضع تعريف شامل ومتفق عليه للصناعات الصغيرة عالميا، وبالمقابل فإن هناك مجموعة من السمات والخصائص التي تشترك بها هذه الصناعات. هذه الخصائص تلاءم الاقتصاد العراقي، ويمكن أن تحقق نوعا من التنمية، لاسيما عندما أثبتت التجربة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إعطاء صياغة فلسفية برؤية جغرافية واضحة، لتأطير الصناعات الصغيرة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال التطلع إلى بعض تجارب الدول العالمية، ومعرفة مدى ملائمة هذه الخصائص والمميزات للاقتصاد العراقي.

وفي ضوء مشكلة البحث وفرضيته والهدف، فقد تضمنت هيكلية البحث أربعة مباحث: تناول المبحث الأول: المفاهيم النوعية والكمية للصناعات الصغيرة؛ لغرض تمييزها عن الصناعات المتوسطة والكبيرة، أما المبحث الثاني فقد تناول الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة، في حين اشتمل المبحث الثالث على بعض تجارب الدول النامية في مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة. أما المبحث الرابع فقد عرض لأهم الخصائص والمميزات التي توافرت في هذه الصناعات ومدى ملائمة هذه الخصائص للاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة

يثار جدل كبير في أوساط الكثيرين من المهتمين بشؤون المنشآت الصناعية الصغيرة بشأن تعريف هذا النوع من المنشآت، وتتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المنشآت الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة الحجم، ولم يهتد أحد إلى وضع تعريف عام شامل يمكن أن تعرف على أساسه هذه المنشآت، ويكون قابلا للتطبيق في بلدان شتى من العالم.

ومن هنا فقد ظل تعريف هذه المنشآت أمرا نسبيا، يختلف من بلد لآخر، وفقا لاختلاف الأوضاع السائدة، ولاسيما مستوى تقدم البلد وتطوره والظروف الاقتصادية والاجتماعية، مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات الإنتاج الصناعي وعوامله والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة.

ولما كان من المفضل أن يكون التعريف عمليا على مستوى كل دولة؛ ليناسب الغرض منه، وذلك وفقا لمعايير ممكنة القياس، وعلى الرغم من عدم وجود معيار أمثل يمكن بموجبه تعريف هذه المنشآت، إلا أنه يلاحظ أن البلدان النامية تجنح إلى استعمال معايير «كمية» عند تعريفها للمنشآت الصغيرة «عدد العمال – رأس المال»، في حين تستعمل البلدان المتقدمة في الغالب معايير «نوعية» عند تعريفها للمنشآت الصغيرة «الحصة في السوق – مدى التأثير على السوق...»، وعلى العموم فإن معيار عدد العمال يعد أكثر المعايير شيوعا في معظم بلدان العالم[2].

وقبل الدخول في توضيح المفاهيم الكمية والنوعية للصناعات الصغيرة، لابد من التفريق بين الحرف اليدوية والصناعات المنزلية؛ لتجنب الخلط بينها وبين الصناعات الصغيرة[3]:

فالحرف اليدوية: تغطي جميع العمليات الإنتاجية التي تصنع باليد، وقد ينطبق هذا الوصف على كثير من الصناعات الصغيرة، وهي غالبا ما تنفذ بأدوات بسيطة لا تتعدى الفأس أو المطرقة وما أشبه ذلك، كأعمال صناعة الحصران والسلال والمكانس المصنوعة من المنتجات الزراعية.

أما الصناعات المنزلية: فهي في الغالب مهنة ثانوية يمارسها العمال الزراعيون، في فترات الركود في المواسم الزراعية، ويشترك فيها جميع أفراد الأسرة القادرون على العمل، ولا تقتصر على العمال الزراعيين، إذ كثيرا ما يمارسها البعض كأعمال الحياكة وصناعة المنتجات الغذائية كإنتاج القيمر والمربيات في مواسم معينة.

وفيما يلي توضيح لأهم تعريفات الصناعات الصغيرة الوصفية والكمية:

التعريفات الوصفية أو النوعية:

تركز هذه التعريفات على وصف خصائص المشروع الصناعي الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق أو شكل إدارته وملكيته، إذ يرى بعض الباحثين أن هذه النوعية من التعريفات هي الأكثر ملائمة لطبيعة هذه المشروعات الصغيرة، وتضم وصفا عاما يتمثل في أن المشروع الصغير منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محدودة مقارنة بمثيلتها في الصناعة[4].

وأهم المعايير الوصفية أو النوعية هي:

أ. معيار الملكية:

وهو من المعايير النوعية الهامة، إذ نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص بشكل شركات أعمال معظمها فردية عائلية، يلعب مالك المنشأة دور المدير المنظم صاحب القرار.

ب. معيار المسؤولية:

وهو من المعايير التي يتم تحديد المؤسسة الصغيرة بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط، ونجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية تقع عليه.

ج. معيار حصة المؤسسة من السوق:

بالنظر إلى أن العلاقة الحتمية التي تربط المنشأة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المنشأة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، والذي كلما كانت حصة المنشأة فيه كبيرة ووافرة كلما عدت هذه المنشأة كبيرة، وكلما قلت حصتها ووزنها فيه عدّت مؤسسة صغيرة[5].

وقد عرفت منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة على أنها وحدات صغيرة الحجم، تنتج سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين، يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين، ومعظمها تعمل برأس مال ثابت صغير، أو ربما بدون رأس مال ثابت[6].

وترى لجنة التنمية الاقتصادية «C.E.D.» وهي -منظمة متميزة في البحث العلمي- بأن المشروع الصناعي الصغير هو: ذلك المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخواص الخمس التالية[7]:

١. يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.
٢. يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.
٣. يكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها.
٤. له حجم صغير نسبيا من حيث عدد العاملين، وفي الصناعة التي ينتمي إليها.
٥. يعتمد بصورة كبيرة على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

أما المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة «S.B.A.» فقد عدّت المؤسسة الصناعية الصغيرة بأنها الشركة التي تم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل، وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة[8].

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» فقد عرفت الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل

«الاستراتيجية»، والقصيرة الأجل «التكتيكية»، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين «10-50» عاملا[9].

التعريفات الكمية:

وهي التي تعتمد على معايير كمية في قياس كلمة «صغير»، فهي ذات صبغة محلية تختلف من دولة إلى أخرى، وأهم المعايير المستعملة للقياس هي معيار عدد العمال، ومعيار رأس المال أو كمية الإنتاج أو القيمة المضافة أو أسلوب الإنتاج «المستوى المستخدم من التكنولوجيا»، ولكل نوع من هذه المعايير إيجابياته وسلبياته[10]، فمثلا معيار رأس المال من المعايير المهمة في قياس حجم الصناعات القائمة وتعتمدها كثير من الدول، إلا أن هذا المعيار معرض لظاهرة التضخم والانكماش؛ لذلك لا يكون مقياسا سليما في جميع الظروف، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة، والذي يتأثر بتقلبات الأسعار في السوق[11]، ومع هذا فإن أكثرية الدول تميل إلى استعمال المعايير الكمية عند تحديدها لمفهوم الصناعات الصغيرة، وتستخدم مؤشرات عدد المشتغلين وقيمة رأس المال في التحديدات أو تزاوج بين المؤشرات.

فالبنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل فيها حتى «50» عاملا، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى «3» مليون دولار، والمشروعات المتناهية في الصغر حتى «10» عامل والمبيعات السنوية حتى «100» ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى «10» آلاف دولار[12].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل فيها أقل من «10» عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل فيها ما بين «10-99» عاملا، وما يزيد عن «99» يعد من الصناعات الكبيرة[13].

وقد عرفت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «GOIC» الصناعات الصغيرة بحسب معياري العمل ورأس المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك بتصنيف المشروعات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن «30» عاملا أو التي يقل رأس مالها عن مليوني دولار على أنها مشروعات صغيرة[14].

هذا وأن كثيرا من البلدان النامية استقرت على التعريف الذي يعد الصناعات الصغيرة هي التي تضم وحدات إنتاجية يعمل في الواحدة منها «10» عمال أو أقل[15].

مما تقدم يمكن القول إنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة، على الرغم من كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير الذي ذكرت سابقا فهناك صعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

وبعد هذا الاستعراض لمعايير تعريف الصناعات، يمكن استخلاص الحقائق الآتية:

١. هناك العديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المنشآت الصناعية الصغيرة من العمالة والاستثمارات والمبيعات، وبالتالي هناك مصادر مختلفة للإحصاءات عن المشروعات الصناعية الصغيرة؛ وذلك تبعا للمعايير المستخدمة[16].

٢. حتى التعريف المستخدم للمنشأة الصغيرة لمعيار معين ليس موحدا في كل الدول، كما أن الاختلاف في التعريف قد يكون داخل الدولة الواحدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الجهاز المركزي للإحصاء في القطر العراقي يعتمد معيار العمالة كأساس للتمييز بين الصناعات الصغيرة وباقي الصناعات، والعدد الرقمي لهذا المعيار أقل من «10» عمال، بينما اعتمدت المؤسسة العامة للتنمية الصناعية معيار رأس المال كأساس لشمول المشروعات المعرفة بقانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي، وحددتها بالمشاريع التي تبلغ قيمة مكائنها «6» آلاف دينار وأكثر حسب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم (22) لسنة 1973[17].

وكذلك الحال في الأردن، إذ إن التعريف الخاص بتعريف الصناعة مختلف عن تعريف دائرة الإحصاءات العامة، فدائرة الإحصاءات العامة تعد المشاريع أو المنشآت التي توظف أقل من «5» أشخاص منشأة صغيرة، وتشاركها في ذلك مؤسسة الضمان الاجتماعي، بينما غرف الصناعة تعرفها بأنها تلك التي توظف أقل من «10» أشخاص[18].

وعلى خلفية ما تقدم؛ أخذت العديد من الدول –ومنها العراق- بمعيار عدد العاملين؛ لاعتبارات أهمها[19]:

١. أن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لكل المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية، وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع.

٢. لا يتأثر بمستوى أداء الاقتصاد ولاسيما حالة التضخم والركود في الاقتصاد أو ما شابه ذلك.

وبعد استعراض التعاريف الكمية والنوعية «الوصفية» للصناعات الصغيرة، يتبين لنا مدى الصعوبة في التوصل إلى تعريف شامل متفق عليه بين دول العالم، ومع هذا يمكن الخروج بتعريف للصناعات الصغيرة يتفق مع واقع الصناعات الصغيرة في الدول النامية، ومنها القطر العراقي، بقولنا:

هي صناعات ذات طابع شخصي، ورأس مال قليل، تعتمد على القوة الإنتاجية البسيطة في تكوينها، وهي محدودة الإنتاج كما ونوعا، تعمل في بيئة محلية، وذات أساس عمالي محدود نسبيا، ويختلف عدد العاملين فيها من دولة لأخرى باختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة

تحتل المنشآت الصناعية الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وعادة ما تناط مسؤولية إقامة الصناعات الكبيرة -لاسيما في الدول ذات التخطيط المركزي أو الاشتراكي- بالحكومة نظرا لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة، فضلا عن المستلزمات والمتطلبات الأخرى التي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المنشآت الصناعية الصغيرة.

لقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء بإقامة ودعم الصناعات الصغيرة التي تعد المجال الأساس والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة، بما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين النوعين من الصناعات.

وفي الوقت الحاضر تحظى الصناعات الصغيرة باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم انطلاقا من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الصناعات والتي يمكن تناولها بما يأتي:

أولا: الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة:

يمكن إيجاز الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة بما يأتي:

١. تساعد الصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي:

وذلك لكونها تعتمد على الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الإنتاج، في حين تتميز الصناعات الكبيرة ولاسيما في الدول النامية باعتمادها الشديد على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، وهذه التبعية للصناعة الأجنبية جعلت مصير عجلة الإنتاج الصناعي في تلك الدول مرهونة بظروف الاستيراد[20]، والتي قد يظهر تأثيرها في أوقات الأزمات السياسية، وخير مثال على ذلك الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق في عقد التسعينيات من القرن الماضي، والذي أثر بدوره على انخفاض نسب استغلال الطاقات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ظهور حالات التوقف الجزئي أو الكلي للعديد من المنشآت الصناعية الكبيرة.

٢. المساهمة في الحد من البطالة:

وذلك من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا، وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، فهذا النوع من الصناعات يستعمل الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، والذي يعمل على رفع معدلات تشغيل القوى العاملة، على العكس من الصناعات الكبيرة التي تستعمل الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال، ولا تستعمل إلا نسبة قليلة من القوى العاملة، وبالتالي فإن للصناعات الصغيرة دور مهم في تحقيق الكفاءة من وجهة النظر الاجتماعية من خلال ما تحققه من وفرة في عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم البلدان النامية[21].

ويمكن توضيح دور هذه الصناعات في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل لأعداد متزايدة من الناس في معظم دول العالم، ففي ماليزيا مثلا توظف المنشآت الصناعية الصغيرة التي لا يزيد عدد

العاملين فيها على «50» عاملا حوالي «90 %» من العاملين في القطاع الصناعي، كما تشكل نسبة العمالة المستخدمة في سنغافورة «86 %» من المنشآت الصناعية في ذلك البلد، وتساهم الصناعات الصغيرة في اليابان بتوفير «55 %» من فرص العمل و«85 %» في غانا و«78 %» في الهند و«88 %» في إندونيسيا[22].

٣. تساعد الصناعات الصغيرة على تعزيز حالة التكامل الصناعي إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة والمتوسطة، وبما يعزز الازدواج في الهيكل الصناعي، وبالتالي فإن لها دورا في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة[23] من خلال:

أ. التكامل غير المباشر: تقسيم المهام دون وجود اتفاق أو تعاقد.

ب. التكامل المباشر: الاعتماد المباشر والمتبادل بين الصناعات الصغيرة من جهة والصناعات الكبيرة «التعاقد من الباطن»[24].

ج. العلاقة بالنسبة للصناعات الكبيرة «الروابط الخلفية والأمامية».

د. انسياب التسهيلات التكنولوجية والفنية إلى المنشآت الصغيرة[25].

٤. للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية:

تتمثل بمقاومتها للاضطرابات الاقتصادية بما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع والتغيرات، كما أنها لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات الكبيرة[26]، كما أنها تتناسب ومتطلبات السوق المحلية، ولاسيما في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق، وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي فإنها توفر سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدرتها الشرائية[27].

٥. للصناعات الصغيرة دور مهم في حماية وتنمية الصناعات التقليدية التي تحظى بالقبول الشديد لدى العديد من شعوب العالم.

٦. تعد الصناعات الصغيرة إحدى وسائل دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي وذلك من خلال اعتماد كثير من هذه الصناعات على المواد الخام الزراعية، ولاسيما في الدول التي يلعب فيها الاقتصاد الزراعي دورا مهما في حياتها[28].

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة:

يمكن إيجاز الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة بما يأتي:

١. تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة:

تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من خصائص ومزايا –أشرنا إليها سابقا- تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة «المحافظات»، وهذا يعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها، والناتج عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة[29].

ومن مزايا الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى الأقاليم كافة:

أ- التخفيف والتقليل من حدة مشكلتي البطالة والفقر في الريف وتوفير فرص عمل للأفراد.

ب- امتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعي الذي يعاني من البطالة الموسمية.

ت- يولد دخولا مرتفعة للأفراد مما يرفع من مستوى معيشتهم.

ث- يقلل من التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والحضر.

ج- يساعد على تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو بين الأقاليم المختلفة[30].

ح- كبح جماح تيار الهجرة المستمر من الريف إلى المدن «الهجرة الداخلية» بحثا عن العمل وما يتمخض عن ذلك من آثار سيئة، منها:

- تفاقم أزمة الإسكان في المدن.
- الضغط الشديد على المرافق العامة، وخدمات البنى الأساسية.

خ- نشر الوعي الصناعي بين الأقاليم المختلفة وكسر حدة التركز الصناعي في المناطق الحضرية لتلافي آثاره السيئة على البيئة وتحقيق نوع من تأكيد ودعم الروابط بين الزراعة والصناعة[٣١].

٢. للصناعات الصغيرة دور في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي:

إذ تستطيع هذه الصناعات استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات ضارة بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا، لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئات من العاطلين المتسببين في نشر الفساد، مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية[32].

كما أن للصناعات الصغيرة أدوار أخرى اجتماعية تلعبها، منها:

أ. تغيير سلوكيات وأفكار الشباب، إذ تشجع المنشآت الصغيرة الشباب على تغيير ثقافتهم وأفكارهم نحو العمل الحكومي كوسيلة لتأمين مستقبلهم والاتجاه نحو ارتياد مجالات العمل الذاتي في هذه المنشآت متحملين مخاطر الاستثمار فيها[33].

ب. تعد المنشآت الصغيرة من المجالات الهامة في خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، ومنها قيم الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك من خلال الحرف التي تتوارثها الأجيال، إذ يتمكن الحرفي من ممارسة الحرف التي تقام داخل الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والمنشآت الصغيرة ولاسيما التقليدية يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل، ويمكن أن يتحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة، إذ تنتشر هذه المنشآت فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله[34].

ج. تساهم الصناعات الصغيرة في تحقيق طموحات الفرد وتحقيق الذات، وبالتالي زيادة مستوى الرضا عن النفس واحترام الذات والشعور بالأهمية والإقبال على الحياة، وذلك للدور الذي يلعبه صاحب المشروع في المجتمع الذي من شأنه أن ينعكس على الصحة النفسية والاستقرار لأفراد المجتمع جميعا[35].

المبحث الثالث: تجارب الدول العالمية في مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة

اتجهت عمليات التنمية في معظم دول العالم في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي إلى توجيه اهتمام أكبر بالمنشآت الصناعية ذات الحجم الكبير، اعتقادا بأن دورها يتناسب مع حجمها في عمليات التنمية الاقتصادية، وقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن الصناعات الصغيرة لها دور هام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما، أو في التنمية الصناعية على وجه الخصوص.

فقد لعبت الصناعات الصغيرة دورا حيويا في عمليات التطور الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة، وأصبت تشكل ركيزة أساسية من ركائز اقتصادياتها، مما أدى إلى ظهور اتجاه عالمي نحو اعتبار المنشآت الصغيرة بمثابة الأداة الأكثر نجاحا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولاسيما في الدول النامية.

وتنبع هذه الأهمية من كون أنه بإمكان جميع الدول الفقيرة منها والغنية إرساء القواعد لتطوير هذا النوع من الصناعات، وما تجربة نمو شرق آسيا ونجاحها في غزو الأسواق العالمية عن طريق منشآتها الصغيرة إلا أنموذج جعل العالم يتجه إلى الاهتمام بهذه الصناعات، وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو متزايدة في الاقتصاد، يصاحبها بالتالي ارتفاع في مستويات المعيشة، وزيادة في مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وذلك بعد أن تبين محدودية التأثيرات الإيجابية للمنشآت كبيرة الحجم، وكثيفة رأس المال في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة، وتحقيق الدافع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي.

ولعل ذلك يرتبط بالتحولات التي شهدتها معظم دول العالم في نظمها الاقتصادية، إذ نلاحظ أن أعدادا متزايدة من دول العالم المختلفة تحولت خلال العقدين الماضيين من نظام الاقتصاد المخطط مركزيا

والذي تلعب فيه الحكومات دورا رئيسا إلى الاقتصاد المبني على قوى السوق أو العرض والطلب[36].

لذا نجد أن أعدادا متزايدة من الحكومات في شتى دول العالم ركزت في سياستها على إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص وتشجيع الشباب المتخرج على البدء بمشاريعهم الخاصة، وفيما يلي نستعرض بعضا من التجارب العالمية لتوضح لنا كيف استطاعت هذه الدول تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة، وذلك للاستفادة من هذه التجارب في تنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية شاملة.

أولا: نموذج التجربة الهندية:

تعد التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بدايتها برؤية «المهاتما غاندي» تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، وقد ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصاديا ، وزيادة فرص التوظيف للمواطنين من خلال تبني فكرة المشاريع الصناعية الصغيرة، واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال، ويعود هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية من المشاريع وتنميتها كأحد الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعاني منه السواد الأعظم من شعب الهند، وقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة التي لا تحتاج رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند؛ بسبب افتقار هذا البلد إلى الموارد المالية فضلا عن مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان.

وقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة، ومنها الحماية، إذ خصصت الحكومة «800» سلعة استهلاكية تقوم الصناعات الصغيرة بإنتاجها فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أخرى أكبر منها، مما وفر لها الحماية والاستقرار[37].

ومن الأشكال الأخرى للدعم الحكومي أنها فتحت المجال أمام المنشآت الصغيرة للحصول على القروض بنسب فائدة منخفضة، فضلا عن إنشاء المصارف التجارية لعرض المنتجات في الخارج، كما أصدرت لها إعفاءات من الضرائب المحلية والضرائب المقدرة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج، ووفرت لها البنى الأساسية من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والماء والاتصالات والصرف الصحي وبأسعار مدعومة[38].

ثانيا: نموذج التجربة الأوربية:

بدأت المشروعات الصغيرة في أوربا تلقى إقبالا حتى في الدول التي تمتاز بسيطرة الدولة مركزيا على الاقتصاد الوطني، إذ دأبت إستراتيجية الاتحاد الأوربي على تنمية المنشآت الصغيرة وتبسيط إدارتها ولوائحها، وتطوير الأبحاث والاختراعات وتبادل الخبرات بين دول الاتحاد، وذلك من خلال اللقاءات والمحاضرات والاجتماعات، فضلا عن تحسين البيئة المالية والتمويلية لهذا النوع من المنشآت، وتعد إيطاليا أحد أبرز دول الاتحاد الأوربي في هذا المجال، إذ تظم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إن بنية القطاع الصناعي في إيطاليا يختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوربية؛ لأنها تنتج سلع الاستهلاك النهائية والسلع متوسطة التقنية بشكل أساس. وتلعب فيها كثافة رأس المال وعمليات الإنتاج المتقدمة دورا بسيطا، إذ لا تستعمل التكنولوجيا العالية[39].

وقد بدأ الاهتمام من قبل الحكومة كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، فالتمويل هو من أهم معوقات تنمية المشاريع الصغيرة في إيطاليا؛ لذلك تأسست مؤسسات وسيطة أخرى غايتها ضمان سداد القروض، وبذلك استطاعت إيطاليا أن تنفذ سياسات ناجحة في مجال الخروج من أزمات المؤسسات الصناعية الكبيرة[40].

أما بريطانيا فلها دور هام في تنمية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما إذا علمنا بأن مولد الثورة الصناعية كانت هناك، وقد بدأت بصورة طبيعية بحجمها الصغير، ثم بدأت بالتوسع والتنامي إلى أحجام كبيرة.

إن إستراتيجية بريطانيا كانت في التوسع في إقامة المنشآت الكبيرة، وإخراج الصناعات الصغيرة من طورها الصغير إلى الحجم الكبير، وسن قوانين في مصلحة المشاريع الكبيرة، إلا أن الحاجة إلى الصناعات الصغيرة ظهرت مع بروز المشاكل التي تصاحب الحجم الكبير وضخامة التكاليف، لذا

بدأت بريطانيا في تشجيع الصناعات الصغيرة من خلال تخلي بعض الشركات الصناعية الكبيرة عن بعض خطوط الإنتاج وإناطتها بالمنشآت الصناعية الصغيرة لتلبية احتياجات المنشآت الكبيرة، فضلا عن قيام السلطات الحكومية بسن قوانين وتشريعات من أجل تنمية هذه المشاريع والتوسع فيها، فقامت بوضع نظام تمويلي لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال تقديم حوافز مالية وإقامة تعاون وثيق بينها وبين المنشآت الكبيرة، إذ عدت الأولى مصدر المعلومات للثانية، وبذلك أصبح تركيب هذا القطاع سادسا بالنسبة لمصدر دخل بريطانيا على مستوى الاقتصاد القومي، ويسهم بنسبة كبيرة في إجمالي صادرات بريطانيا[41].

أما ألمانيا فقد عدت الصناعات الصغيرة سببا في تقدم تقنياتها الصناعية، ووضعت لها الموقع المناسب في الاقتصاد الألماني، فضلا عن بعض الدول الأوربية الأخرى التي فيها مؤسسات صناعية صغيرة تلعب دورا هاما في تنمية اقتصادها، مثل سويسرا والسويد[42].

ثالثا: التجربة اليابانية:

إن التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المنشآت الصغيرة هي واحدة من أغنى التجارب العالمية، وتعد بمثابة الأنموذج الذي يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة، والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى، إذ كانت أولى خطوات تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة في اليابان منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع مثل هذه الصناعات، فضلا عن إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ودعم الشركات المتعثرة، ومعاونتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة عن طريق توفير قروض بدون فوائد وبدون ضمانات، كما قامت الحكومة بتوثيق الروابط بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وفقا لنظام التعاقد من الباطن[43].

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة إلى الارتقاء بجودة الإنتاج إلى درجات عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة. فقد أصبحت الصناعات الصغيرة مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة، وهو ما يعرف بـ«الشبكة العنقودية Industrial Cluster» فالمشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لمنتجات الصناعات الصغيرة. فعلى سبيل المثال فإن شركة Sony الإلكترونية تعتمد بشكل رئيس على الشركات الصناعية الصغيرة بنسبة «88.8 %»، وهذه الشركات تتكامل فيما بينها أفقيا وعموديا، وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها قاعدة عريضة للبنية الاقتصادية[44].

هذا وقد أدى التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان إلى أن تصبح الصناعات الكبيرة تتخلى عن الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق لها وفورات أكبر في تكاليف الإنتاج، مع ضمان تحقيق جودة أعلى؛ (مما أكسب المشروعات الصغيرة أهمية خاصة في الاقتصاد الياباني، حيث يمثل إنتاجها حوالي «50 %» من الإنتاج الصناعي و«75 %» من إجمالي اليد العاملة اليابانية)[45].

رابعا: نموذج التجربة العربية:

بدأت التجربة العربية حول تطوير المنشآت الصغيرة عندما تم تأسيس الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة الذي هدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة العربية، وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بينها، والمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والتجارب المكتسبة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، والمساهمة في تخفيف حدة البطالة في المنطقة العربية، وتقديم الدعم الفني والمالي والإداري للمشروعات الصغيرة، وتنمية الموارد البشرية والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية المتاحة في العالم العربي، وتشجيع الاستثمارات العربية بين الدول العربية، فضلا عن إقامة المعارض العربية لمنتجات المشروعات الصغيرة ورفع مستويات الجودة من خلال إجراء الأبحاث وإعداد الندوات العلمية[46].

ويتوقع لهذه الصناعات أن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، إذ يتنامى دور هذا القطاع في خلق الوظائف باستحداث «100» مليون فرصة عمل فيها خلال

العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو «24 %» وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى «32 %»[47].

إن هذه المشروعات تشارك في الإضافة على الاقتصاد القومي، إذ قدرت هذه المساهمة بنحو «96%» من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005م، وحوالي «77%، 59%، 52%» في كل من الجزائر وفلسطين والسعودية على التوالي[48]، في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين «25-40%» من الناتج الإجمالي المصري[49].

وبعد استعراض أهم التجارب العالمية للدول فيما يخص هذا النوع من الصناعات لابد من التطرق إلى أهم الخصائص العامة التي تتصف بها هذه الصناعات، ومدى ملائمة هذه الخصائص لاقتصاديات الدول النامية لغرض التوصل إلى إمكانية هذه الصناعات في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول عامة، والدول النامية على وجه الخصوص.

المبحث الرابع: الخصائص العامة للصناعات الصغيرة

تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص ومميزات تختلف عن الصناعات المتوسطة والكبيرة، هذه الخصائص قد تعطي ميزة خاصة لكثير من دول العالم للاستفادة من هذه المميزات التي انفردت بها عن باقي الصناعات. ومن أهم هذه الخصائص:

١. ضآلة حجم رأس المال المستثمر فيها، أي إن هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى أموال كبيرة توضع تحت تصرفه، كما أنها لا تحتاج إلى استعمال مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات بشرية ماهرة، إلا ما ارتبط بنوعية النشاط[50].

٢. ينشأ هذا النوع من الصناعات في معظمه بين أفراد العائلة الواحدة أو شراكة من قبل مجموعة من الأفراد، كما أن الإدارة تتم من قبل المالك شخصيا، أي الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع، لذا فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، بمعنى أن هناك ارتباطا ما بين الملكية والإدارة، ويعد هذا مصدر وجود الحافز الخاص، على العكس من المنشآت الكبيرة التي ينعدم فيها هذا الحافز[51].

٣. يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستعملة وصغرها، إذ يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق، وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ إن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد[52].

٤. تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة التي لا تتوفر فيها البنى الأساسية والهيكلية بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة، وبحكم قابليتها للانتشار والتأقلم في القرى والأرياف. فهي تمهد السبيل للحد من ظاهرة البطالة في المناطق المتخلفة بامتصاصها لجزء من العمالة القادرة على العمل وإتاحتها الفرص الجديدة للعمل، وبذلك تحد من عوامل الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن، بل يمكن أن يقال بأنها إحدى الوسائل الفعالة لتنظيم الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى والأرياف إذا ما وفرت لها الدعم والإرشاد[53].

٥. تتميز الصناعات الصغيرة باستعمالها فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، كما تتميز منتجات هذه الصناعات بتواضع جودة الإنتاج مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تتميز بالتطور التكنولوجي[54].

٦. من حيث بنائها القطاعي، فيبدو ثابتا نسبيا في الدول النامية، ومختلفا نسبيا في بعض الدول المتقدمة، إذ لوحظ ميل هذا النوع من الصناعة إلى أن تكون متركزة في أنشطة صناعية استهلاكية من حيث منتجاتها، وتمثلت بشكل أساس في السلع المرتبطة بحاجات الفرد الغذائية والمرتبطة بتغير أذواقه وتعدد رغباته كالأثاث والألبسة... [55].

٧. تتميز هذه الصناعات بالقدرة على التكيف وفقا لظروف السوق، سواء أكان من حيث الإنتاج أم النوعية، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود[56].

ومن خلال استعراض أهم خصائص الصناعات الصغيرة يمكن الحكم على مدى ملائمة الصناعات الصغيرة لاقتصاديات الدول النامية، ومنها اقتصاد القطر العراقي الذي تشكل محافظة الأنبار جزءا منه، للأسباب الآتية:

١. نقص رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، ووجود صعوبات في عمليات تراكم رأس المال، إذ تحتاج عمليات التصنيع في المنشآت الصناعية الكبيرة موارد مالية طائلة، تكفل تنفيذها واستقرارها وتطورها في الدول التي تتبناها وتنوي تحقيقها، ولما كانت رؤوس الأموال نادرة في معظم الدول النامية، فإن مهام التصنيع ونقل التكنولوجيا إلى هذه الأقطار لابد أن تلاقي الصعوبات والتحديات التي قد تعيقها وتمنع فاعلية تقدمها وديناميكيتها[57].

٢. تجنب الصناعات الصغيرة إرهاق ميزانية العملة الصعبة للدولة باستيراد المواد التقنية ذات التكلفة العالية[58].

٣. ندرة الكوادر العلمية والتكنولوجيا المحلية، إذ إن قلة الأيدي العاملة الخبيرة والماهرة المدربة على فنون العلم والتكنولوجيا في معظم الدول النامية التي تحتاجها المنشآت الكبيرة، تجعل هذه الدولة معتمدة على الأيدي العاملة الخبيرة والكوادر الأجنبية، واستعمال مثل هذه الكوادر يكلفها نفقات عالية كبيرة، كما أن خدمات هذه الكوادر في الدول النامية لا تتسم بالجدية والإخلاص، فضلا عن احتمال استدعائهم وسحبهم من قبل حكوماتهم في أي وقت تسوء فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة للتكنولوجيا[59].

٤. ضيق السوق المحلية للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي توفرها المنشآت الكبيرة، بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية السوق[60].

٥. عدم مواكبة مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية؛ بسبب ضعف العلاقة بين مراكز البحث العلمي والمنشآت الصناعية في تلك الدول. إذ نجد أن أغلب الدول التي اهتمت بالبحوث العلمية هي أكثر الدول تقدما في المجال الصناعي، ولذا نجد العلاقة بين العلم «مراكز البحث» والإنتاج الصناعي والتكنولوجيا الصناعية بين الدول النامية والمتقدمة، إذ تكون العلاقة مترابطة مع بعضها في الدول المتقدمة على العكس منها في الدول النامية، ولذلك فالتكنولوجيا في الدول النامية هي تكنولوجيا صناعية تقليدية، وبالتالي فإن الإنتاج الصناعي إنتاج تقليدي[61].

٦. تعد مشكلة التخلف الحضاري أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية. لذلك فإن دخول وسائل التكنولوجيا الحديث التي تتطلبها المؤسسات الصناعية الكبيرة لابد أن تسبب تغيرات سريعة في المؤسسات الاقتصادية للمجتمع، مع عدم تغيير المؤسسات البنيوية الأخرى بالسرعة نفسها التي سارت وتغيرت فيها المؤسسات الاقتصادية، بمعنى أن التكنولوجيا الحديثة تنتج في سرعة التغير الاقتصادي المادي وبطئ التغير الفكري والقيمي، هذه المشكلة التي تظهر في الأفق عندما يتحول الجانب المادي للمجتمع بصورة أسرع من الجانب الحضاري والقيمي يسبب ظهور مشكلات اجتماعية وحضارية معقدة، هذه المشكلات قد تعيق وتمنع تطور وتقدم المجتمع في جميع الأصعدة والمجالات الحياتية[62].

٧. تعاني مؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول النامية من قصور ذاتي يضعف إلى حد كبير من تفعيل دورها في مجالات التنمية البشرية، يضاف إلى ذلك ضعف خدمات البنى التحتية[63]، فضلا عن تزايد أعداد الخريجين الجامعيين سنويا وعدم قدرة المؤسسات الحكومية من استيعابهم، وبالتالي يتجلى مدى ملائمة الصناعات الصغيرة لواقع اقتصاد الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات:

١. صعوبة وضع تعريف شامل ومتفق عليه لقطاع الصناعات الصغيرة؛ بسبب التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذا النوع من الصناعات في الدولة ذاتها، مما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية والعالمية المهتمة

بهذا النوع من الصناعات تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لوضع تعريف دقيق وشامل، وحتى بالاعتماد على هذين المعيارين تبقى الصعوبة قائمة، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر، وحتى داخل البلد الواحد.

٢. تحتل الصناعات الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، إذ تبين أن لهذه الصناعات أهمية اقتصادية واجتماعية، منها تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والمساهمة في الحد من البطالة وتعزيز حالة التكامل الصناعي، ومقاومتها للاضطرابات الاقتصادية، وتشجيع الإنتاج الزراعي، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ومحاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي.

٣. بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن كثيرا من دول العالم المتقدم والنامي أولتها اهتماما كبيرا ثبت من خلال التجربة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان ومعالجة ناجحة لأزمة السيولة النقدية والبطالة القائمة في العالم.

٤. هناك مجموعة من السمات التي تشترك بها هذه الصناعات، فهي ذات طابع أسري قائمة على التكنولوجيا البسيطة، تنخفض فيها نسبة اليد العاملة ورأس المال المستثمر والطاقة الإنتاجية والجودة، فضلا عن قدرتها على التوطن في جميع الأماكن وبذلك فهي تناسب اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي.

التوصيات:

١. تحديد المنشآت الصغيرة على مستوى كل دولة وفقا لمفهوم أو تعريف محدد، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بها، وتحديد مساهمتها في الاقتصاد القومي.

٢. تحديد المشكلات الرئيسية التي تواجه هذه الصناعات التي تختلف من دولة لأخرى، وحتى إذا تشابهت المشكلات فقد تختلف الأهمية النسبية لهذه المشكلات بين الدول.

٣. إيجاد هيئات أو اتحادات أو أجهزة مركزية تتولى الإشراف العام والتنسيق بين الأجهزة والوزارات المعنية وبين هذه الصناعات، لاسيما بالنسبة لبرامج الدعم والمساعدات وأعمال الرقابة.

٤. تقديم المساعدات اللازمة لهذه الصناعات تحت إشراف الجهة المركزية.

٥. الاستفادة من المزايا والخصائص التي تمتاز بها هذه الصناعات، التي ثبت بأنها ملائمة لاقتصادات الدول النامية، ومنها الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال:

- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.
- تقديم المساعدات اللازمة لهذه المشاريع تحت جهة مركزية تتمثل بـ:
  - التمويل عن طريق القروض والمساعدات المالية وتشجيع إنشاء المنشآت الصغيرة حتى على مستوى الأسر.
  - تدريب العاملين والإداريين ووضع الأنظمة الإدارية المختلفة.
  - الإعفاءات الضريبية أو تبسيط المحاسبة الضريبية.
  - تبسيط إجراءات إنشاء المشروع الصناعي.
  - المساعدة التسويقية في السوق المحلي وحماية المنتج المحلي من خلال الضرائب والرسوم على البضائع المستوردة من نفس منتوج المنشآت الصغيرة.
  - تبسيط عملية الرقابة على هذه المنشآت، ورطبها جميعا بنظام إشرافي مركزي.
  - حماية العاملين في هذه المنشآت بقوانين العمل.

الهوامش:

(١) خليفي عيسى وكمال منصور، مقومات التمييز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد في الجزائر يومي 18/17 أبريل 2006م، ص819.

(٢) محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقد في القاهرة، يومي 18-22 يناير 2004م.

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، تعريف الصناعات الصغيرة، بحث مقدم إلى المؤتمر الأفريقي الآسيوي الأول لتنمية الصناعات الصغيرة المنعقد في القاهرة، 24-27 آذار 1969م، ص4.
(٤) عبد الرحمن بن عنتر ونذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد في الجزائر يومي 17-18 أبريل، 2006م، ص663.
(٥) صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1993م، ص19.
(٦) مكتب العمل العربي، موقع الصناعات الصغيرة في سياسات التشغيل ودورها في الحد من مشاكل التشغيل، بحث مقدم إلى ندوة التعاونيات والصناعات الصغرى والريفية في الوطن العربي المنعقدة في الخرطوم، 2-9 شباط 1987م، ص72.
(٧) محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، ومجموعة النيل العربية، سلسلة المدرب العالمية، 2003م، ص20.
(8) F. Van Hoek, The Role of Small and Medium Sized enterprises in The Development Process, RVB News letter, No. 7, April 1982, p، 2-3.
(٩) الإنترنت، إصدارات جسر التنمية، http//www.arab-api,org/develop1.htm
(١٠) مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 88، قطر، 2001م، ص88.
(١١) عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، 1989م، ص37.
(12) Aygagari Meghana & Thorsten Beek and Asli Demirguc-Kunt, Small and Medium Enterprises Across The Global, «a new Database», World Bank Policy Research, Working Paper 3127, August, 2003, p، 2-3.
(١٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005م، الكويت، يونيو 2006م، ص75.
(١٤) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، قطر، 2006م، ص59.
(١٥) عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م، ص21.
(١٦) أحمد بن هاشم الذهب، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، عمان، مسقط، 2004م، ص4-5.
(١٧) قحطان نشأت الأورفلي، الصناعات الصغيرة واقعها في القطر العراقي، أهميتها، معضلاتها، سبل تطويرها، وزارة الصناعات الخفيفة، اتحاد الصناعات العراقي، مطبعة الأديب، بغداد، 1982م، ص14-15.
(١٨) ماهر حسن محروق وإيهاب مقابل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، ص2-3.
(١٩) سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، 1992م، ص248.
(٢٠) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005م، ص19.
(٢١) ناجي رزق حناء، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنعقد في القاهرة، 18-20 أبريل 2000م، ص8.
(٢٢) إدارة الدراسات في إمارة أبو ظبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها في إمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط والاقتصاد، أبو ظبي، 2008م، ص13.
(٢٣) هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002م، ص20.
(٢٤) التعاقد من الباطن، اتفاق يحصل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، وذلك بأن تتخصص المنشأة الصغيرة بإنتاج بعض السلع المصنعة أو نصف المصنعة وتتخلى المنشأة الكبيرة عن إنتاجها، بمعنى أن المنشآت الكبيرة مطالبة بأن تحصل على احتياطياتها من هذه الصناعات وتوريدها من المنشآت الصغيرة حسب اتفاق وتعاون بين الاثنين.

إبراهيم حميد وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1985م، ص14.
(٢٥) علي عبد الله قائد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، فرصها المتاحة وتحديات قائمة، بحث مقدم إلى مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن، المنعقد في المدة 22-23 ديسمبر 2008م، ص5.
(٢٦) ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد في الجزائر يومي 17-18 أبريل 2006م، ص997.
(٢٧) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مصدر سابق، ص66.
(28) Smith, David H., Industrial Location, An Economic Geographical Analysis, 2nd Ed. John Wiley & Sons, U.S.A., 1981, p، 142.
(٢٩) كنجو عبود كنجو، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس المنعقد في الأردن يومي 4-5 تموز 2007م، ص6.
(٣٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى «من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية»، في دول منظمة الاسكوا، الأمم المتحدة، 2001م، ص22.
(31) Arbatov, G.A., Social and Cultural changes in Developing countries, Moscow, Ed. 2, 1975, pp: 58.
(32) Goods, W.J., world Revolution and Family Patterns, the free press, Glencoe, 1963, pp: 99-102.
(33) Lewis, Arthur, The Theory of Economic Growth, George Allen and Unwin, London, 1955, p: 72.
(٣٤) علي عبد الله قائد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجهورية اليمنية «فرص متاحة وتحديات قائمة»، مصدر سابق، ص8.
(٣٥) كمال عبد الحميد الزيات، علم الاجتماع الصناعي والمهني «نماذج تطبيقية»، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1987م، ص7.
(٣٦) محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، المنعقد في الجزائر 8-9 أبريل 2002م، ص85-86.
(37) Q. H. Farooke, Small-Seale and Cottage Industries in India, Aligarh, Faculty of Art Muslim University, 1969, p، 12-24.
(٣٨) رضا فويعة، دور المؤسسات الصغرى والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، بحوث اقتصادية عربية، العدد 8، لبنان، 1997م، ص47.
(٣٩) نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دور المحاسب في زيادة فاعلية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، القاهرة، 2006م، ص20.
(٤٠) سروار هوبوم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيودو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، تركيا، 2002م، ص23-24.
(٤١) عبد العزيز مخيمر وأحمد عبد الفتاح، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للجنة الإدارية، قطر، 2000م، ص63.
(٤٢) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الجهود الدولية والتجارب الوطنية للنهوض بالصناعات الصغيرة، محاور مناقشة مؤتمر الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية في الوطن العربي، القاهرة، 1994م، ص-80 50.
(٤٣) أحمد الصالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 2004م، ص169.
(٤٤) إنترنت، التجربة اليابانية في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، http//www.nawafizalkhair.org/ar/index.php?option=.com
(٤٥) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص157.
(٤٦) عبد الرحمن يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996م، ص65.
(٤٧) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005م، مصدر سابق، ص78.

(٤٨) حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة الصناعات المصرية، القاهرة، 2006م، ص11.

(٤٩) للمزيد من التفاصيل ينظر، حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، 2006م.

(50) D.N Anderson, Small Industry in Developing Countries, A Discussion of Issues, World Development Bank, Vol. 10 , No. 19., 1982, pp، 917-919.

(٥١) منظمة العمل العربية، ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، المنعقد في القاهرة 3-5 سبتمبر، 2007م.

(٥٢) عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، 2001م، ص9.

(53) J.S. Juneja, Development of Small & Medium Enterprises in the Indian Economy, Third Arab Conference on Small & Medium Enterprises, Feb. Muscat, 2004, p، 5-6.

(٥٤) إدارة الدراسات في أبو ظبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها في إمارة أبو ظبي، مصدر سابق، ص12.

(55) F. Onn, Small and Medium Industries in Malaysia, Economic Efficiency and Entrepreneurship, the developing Economic Magazine, XXVII-2, June 1990, p، 150-154.

(٥٦) فلاح الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، على الموقع: http//faalah.bogspot.com/2008/02/blog-post1162.html.

(57) United Nations Economic Committee for Asia the Far East, Economic Bulletin for Asia far East, Vol X., 1959, p، 3-45.

(٥٨) سيد ناجي مرتجى، مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المفهوم والمشكلات، وإطار التطوير، من ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقد في القاهرة 18-22 يناير 2004م.

(59) Lewis, W.A., The Theory of Economic Growth, London, 1955, p، 183.

(٦٠) محمد دلف الدليمي وفواز أحمد الموسوي، جغرافية التنمية «مفاهيم-نظريات-تطبيق»، دار الفرقان للغات، سوريا، 2009م، ص34.

(٦١) حسن محمود الحديثي، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الصناعية، مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، المجلد السابع، العدد الأول، 1992م، ص171.

(62) Ogburn, W. and Nimkoff, Socidogy, New York, 1946, p، 33.

وللمزيد ينظر: (١) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1986م، ص169-172. (٢) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990م، ص154.

(63) Richardson H.W., Regional Growth Theory, The MacMillan Press, Ltd. Britain, 1973, p، 134-135.